التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها

د/ سرحان احمد سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مركز البحوث الزراعية.

د/ رامي احمد عبد الحفيظ
أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد
كلية الزراعة، جامعة اسيوط

م/ عبد الرحيم محمد عبد الموجود
دراسات عليا–دكتوراه
كلية الزراعة، جامعة اسيوط

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول العربية، اذ يلبى الحاجات الاستهلاكية الغذائية ويوفر المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية، علاوة على أهميته في الحد من البطالة وزيادة فرص التشغيل، حيث تمثل نسبة العاملين بالقطاع الزراعي العربي نحو ٢٢,٦% من إجمالي القوى العاملة العربية[٣]، وتحتل التجارة الخارجية مكانة متميزة في الاقتصاد العربي لأهميتها في توفير موارد النقد الأجنبي من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية، كما تعتبر واحدة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية، فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي، وتسد فجوة الموارد فيما بينها، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل، وتعانى الدول العربية من وجود فجوة كبيرة بين صادراتها الغذائية وواردتها الغذائية، حيث بلغ قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو ٥٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وبارتفاع قدره نحو ٤,٥% عن نظيرتها في عام ٢٠١٢، وان معدل تغطية الصادرات الغذائية العربية للواردات الغذائية العربية بلغ نحو ٢٩,٧% في عام ٢٠١٣، كما ان الواردات الغذائية العربية تمثل نحو ٨٢% من إجمالي الواردات الزراعية العربية في نفس العام، مما يعد انكشافاً تجارياً غذائياً للدول العربية على العالم الخارجي، ويعتبر مؤشراً سلبياً نظراً لمدى تأثر اقتصاديات الدول العربية بالتجارة الدولية في سد احتياجاتها الغذائية. وتتفاوت الدول العربية في درجة تأثرها بالتجارة الدولية وفقاً لقدرات كل منها في توفير احتياجاتها الغذائية ذاتياً. ونظراً لان زيادة الفجوة التجارية الغذائية العربية يعتبر مؤشر سلبى على تحقيق الامن الغذائي العربي، فمن الضروري على الدول العربية التنسيق فيما بينها في الإنتاج الزراعي والغذائي وكذلك التجارة البينية الزراعية والغذائية، خاصة انها تمتلك الإمكانات والقدرات الاقتصادية الزراعية مثل الإمكانات التمويلية والأراضي الزراعية والمياه والعمالة الزراعية والتنوع المناخي القادرة على تحسين الوضع الراهن للصادرات الغذائية اذا تم الاهتمام بالقدرات التنافسية والميزة النسبية والتنسيق في السياسات الإنتاجية لمعظم المحاصيل الغذائية، بما يمكن الدول العربية من زيـــادة الصادرات وتقليل الواردات الغذائية ومـــن ثم زيادة الدخل القومي وتحسين مستـــوى معيشة المواطن العربي [٩]، ومن هنا تكمن أهمية التجارة الخارجية الغذائية العربية ومدى تأثرها بالتجارة الدولية وعلاقتها بالأمن الغذائي العربي.

المشكلة البحثية:

تعانى الدول العربية من وجود فجوة كبيرة بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية، مما يؤدى الى زيادة العجز في الميزان التجاري للدول العربية، وبالتالي اعتماد الدول العربية على الخارج في سد معظم احتياجاتها الغذائية، وقد ارتفعت قيمة الفجوة بنحو ٢١١,٨% من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣، حيث كانت قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو ١٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ارتفعت الى حوالى ٥٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، وان الصادرات الغذائية العربية لم تستطيع تغطية سوى 26% من قيمة الواردات الغذائية العربية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٣)، وتفاوتت الدول العربية في قدرتها على تغطية احتياجاتها الغذائية ذاتياً، الا انها بصفة عام تعتمد على الخارج في سد معظم احتياجاتها من السلع الغذائية، مما يشكل تهديداً للأمن الغذائي العربي بصفة عامة، ولكل دولة على حده، ويمكن تلخيص المشكلة البحثية في عدم إمكانية الدول العربية في سد احتياجاتها الغذائية ذاتياً، واتساع الفجوة بين صادراتها الغذائية وواردتها الغذائية، مما

له تأثير سلبى على الامن الغذائي العربي ويزيد من تأثر اقتصاديات هذه الدول بالتجارة الدولية، ومن ثم يلزم دراسة وتحليل التجارة الخارجية الغذائية العربية وقياس كفاءتها سواء على مستوى العالم العربي، او على مستوى الدول العربية، للوقوف على الوضع الراهن وإمكانات التغلب على مشاكله.

الأهداف البحثية:

يستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة التجارة الغذائية العربية وقياس كفاءتها سواء على مستوى الاقتصاد العربي او على مستوى الدول العربية لمعرفة الأدوات والأساليب التي يمكن بها تحسين أداء وكفاءة هذه التجارة. ومن ثم يرمى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

أ. التعرف على الوضع الراهن ومعدلات النمو السنوية ودرجة الاستقرار والتغيرات السنوية للتجارة الخارجية الغذائية العربية، واهميتها في التجارة الكلية والزراعية العربية، دراسة للتجارة الخارجية الغذائية العربية.

ب. التعرف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية الغذائية في الدول العربية، ومؤشرات كفاءتها.

ج. دراسة تطور الفجوة التجارية الغذائية العربية، والتوزيع الجغرافي لهذه الفجوة بين الدول العربية، ونصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية العربية ومدى تطوره واستقراره سواء على المستوى العربي او الدول العربية.

د. الخروج بتوصيات، ومقترحاتٍ تساعد في الحد من الفجوة التجارية الغذائية العربية.

الافتراضات البحثية:

- زيادة الفجوة التجارية الغذائية العربية يؤدى الى الانكشاف والتبعية الغذائية للعالم الخارجي ويؤثر على الامن الغذائي العربي، وان زيادة قيمة ونمو الواردات الغذائية العربية عن قيمة ونمو الصادرات الغذائية يؤدى الى اتساع الفجوة التجارية الغذائية العربية.
- تختلف الدول العربية فيما بينها في قيمة الفجوة التجارية الغذائية وفقاً لقدرتها على سد احتياجاتها او معظمها ذاتياً، مما يقلل من انكشافها غذائياً على الخارج.
- كلما زادت درجة الميل للتصدير الغذائي عن درجة الميل للاستيراد الغذائي أدى الى تراجع الفجوة التجارية الغذائية العربية واعتبر مؤشراً جيداً في القدرة على تغطية الاحتياجات الغذائية من قيمة الصادرات الغذائية.
- الدول العربية الزراعية وشبه الزراعية تعتبر اقل تعرضاً للانكشاف والتبعية الغذائية للعالم ولديها قدرات أفضل في الاعتماد على نفسها كلية او جزئياً في سد احتياجاتها الغذائية من الدول العربية التي لا يشكل القطاع الزراعي نسبة كبيرة في ناتجها القومي مثل الدول العربية النفطية والدول العربية الأخرى التي لا تشكل الزراعة نسبة كبيرة في ناتجها القومي.
- التنسيق والتعاون بين الدول العربية يمكن ان يقلل من الفجوة التجارية الغذائية العربية، ويزيد من الامن الغذائي العربي، ويقلل من الاعتماد على الخارج في سد احتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية:

١. **معادلات الاتجاه الزمنى العام:** في دراسة تطور التجارة الخارجية الغذائية العربية، وشقيها الصادرات والواردات الغذائية، بالإضافة الى دراسة تطور الفجوة التجارية الغذائية العربية، وكذلك دراسة تطور أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الغذائية العربية، والمتغيرات المتعلقة بها.

٢. **اعتمد البحث على العديد من مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية**[٧]، [٨]: وذلك لقياس كفاءة التجارة الخارجية الغذائية العربية، مثل درجة أهمية التجارة الخارجية الغذائية العربية في التجارة الخارجية الزراعية والكلية العربية، معدل التغطية، درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي، درجة الاستقرار الاقتصادي، المشاركة الاقتصادية الغذائية، متوسط الميل للتصدير الغذائي، متوسط الميل للاستيراد الغذائي، وفيما عرضاً موجزاً لبعضاً منها، وطريقة تقديرها:

- **درجة الاستقرار الاقتصادي:** يشير هذا المعيار إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، إذ انه كلما زادت قيمته كلما دل على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، فاذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، فان ذلك يعنى ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة، وكلما زادت قيمة هذا المعامل، فان ذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات، ويمكن الوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي لمتغير معين بتقدير معامل عدم الاستقرار **Instability Coefficient**، والذى يعتمد على طريقة النسب المئوية لمتوسطات الانحرافات **Average Percentage-deviation**، والتي يتم تطبيقها وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص} - \hat{\text{ص}}|}{\hat{\text{ص}}} \times ١٠٠$$

حيث أن: ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة، $\hat{ص}$ = القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة، ويتم الحصول عليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

- **معدل التغطية:** يشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمته عن ١٠٠٪ إلى وجود فائضاً في الميزان التجاري للدولة، نظراً لان قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك. ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) × ١٠٠

- **درجة الانكشاف الاقتصادي:** يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي، ويسمى أيضاً درجة الانفتاح الاقتصادي؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلى للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد. ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقاً للمعادلة الاتية:

درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × ١٠٠

- **درجة المشاركة الاقتصادية:** يعبر هذا المعيار عن مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، ويتم حسابه بالفرق بين الصادرات والواردات للدولة، أي صافي التجارة الخارجية منسوباً إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية (صادرات + واردات)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد ادنى صفر، وذلك في حالة توازن الميزان التجاري للدولة، وحد اعلى ١٠٠ في حالة ما اذا كانت الدولة مستورداً صافياً.
- **متوسط الميل للتصدير:** تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصاديات الدول أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي. ويتم حساب متوسط الميل للتصدير وفقاً للمعادلة الاتية:

متوسط الميل للتصدير = (قيمة الصادرات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × ١٠٠

- **متوسط الميل للاستيراد:** يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على وارداتها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي الذي يزودها بسلع الانتاج، وكلما زادت قيمة متوسط الميل للاستيراد، كلما دل على زيادة اعتماد الدولة على الخارج في سد احتياجاتها. ويتم حساب متوسط الميل للاستيراد وفقاً للمعادلة الاتية:

متوسط الميل للاستيراد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × ١٠٠

- كما يطلق على نسبة قيمة الواردات الى قيمة الناتج المحلى الإجمالي بمعدل التبعية الاقتصادية وتتراوح قيمته ما بين ١٠٠ في حالة اعتماد الناتج المحلى الإجمالي للدولة بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس.
- **نصيب الفرد من التجارة الدولية:** استخدام هذا المؤشر يؤدى الى معرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من مجموع التجارة الدولية (الصادرات + الواردات)، ويحسب وفقاً للمعادلة التالية:

نصيب الفرد من التجارة الدولية = (قيمة التجارة الخارجية / عدد السكان) × ١٠٠

ويتم حساب نصيب الفرد من كل من الصادرات والواردات بنفس الطريقة السابقة.

مصادر البيانات:

استند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والبنك الدولي، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

النتائج البحثية ومناقشتها

(١) الوضع الراهن للتجارة الخارجية الغذائية العربية

يمكن استعراض اهم ملامح الوضع الراهن للتجارة الخارجية الغذائية العربية، وشقيها الصادرات والواردات الغذائية، وكذلك الفجوة التجارية الغذائية العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣)، من خلال دراسة كل من التطور الزمنى، ومدى الاستقرار ومعدل النمو السنوي، نصيب الفرد، والتركز الجغرافي وذلك فيما يلي:

(١-١) جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية

(١-١-١) تطور جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية: يتبين من الجدول رقم (١) أن جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية قد ازداد من حد أدني بلغ نحو ٢٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ الى حد اقصى بلغ نحو ١٠٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، أي انها تضاعفت ٣,٦ مرة خلال فترة الدراسة، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٥٤,٨ مليار دولار، وتبين ان جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائي بلغ نحو ١١,٥٪، مما يشير الى ان جملة التجارة الغذائية العربية متذبذبة وغير مستقرة، فقد تراوحت بين انخفاض بلغ نحو ٠,٦% في عام ٢٠١١، وارتفاع بلغ نحو ٣١,٩% في عام ٢٠١٢، وشهدت كل سنوات الدراسة ارتفاعاً في التغير السنوي ما عدا عام ٢٠١١، مما يشير الى وجود متغيرات اقتصادية تؤثر في قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية.

(١-١-٢) تطور الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في التجارة الكلية العربية: بلغ متوسط الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في التجارة الكلية العربية خلال الفترة موضع الدراسة نحو ٤,٨%، وتراوحت هذه الأهمية بين حد أدني بلغ نحو ٣,٩% في عام ٢٠٠٧، وحد اقصى بلغ نحو ٧% في عام ٢٠٠١، كما

بلغت نحو ٤,٧% في عام ٢٠١٣، وتبين تناقص الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في التجارة الكلية العربية بمقدار سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٠,١٧%، وذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوي في قيمة التجارة الكلية العربية عن نظيره للتجارة الغذائية العربية في نفس فترة الدراسة، حيث تتزايد التجارة الكلية العربية سنوياً بمعدل معنوي احصائي بلغ نحو ١٢,٧%[٨]، في حين تتزايد التجارة الغذائية العربية بمعدل سنوي معنوي إحصائي بلغ نحو ١١,٥%، واما التغيرات السنوية في هذه الأهمية فقد تبين انها ارتفعت بنحو ٠,٣% في عام ٢٠٠١، ثم تراجعت هذه الأهمية خلال الفترة (٢٠٠٢– ٢٠٠٧)، ثم تقلبت بين الارتفاع والانخفاض، وتراوحت بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو ١% في عام ٢٠٠٣، وحد اقصى حيث بلغ ارتفاعاً قدره نحو ١,١% في عام ٢٠٠٩، جدول رقم (٢)، وتشير هذه النتائج الى عدم ثبات او استقرار الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في التجارة الكلية العربية.

جدول رقم (١): تطور قيمة التجارة الغذائية العربية والفجوة التجارية الغذائية العربية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٣). القيمة بالمليار دولار.

البيـــان السنوات	جملة التجارة الغذائية		الصادرات الغذائية		الواردات الغذائية		الفجوة التجارية الغذائية	
	القيمة	التغير السنوي%	القيمة	التغير السنوي%	القيمة	التغير السنوي%	القيمة	التغير السنوي%
2000	28.4	-	5.3	-	23.1	-	17.8	-
2001	28.8	1.3	5.2	(2.6)	23.6	2.2	18.5	3.6
2002	29.1	1.3	5.0	(2.6)	24.1	2.1	19.1	3.4
2003	30.3	4	5.6	11.1	24.7	2.5	19.1	0.3
2004	35.2	16.2	6.7	20.7	28.5	15.2	21.7	13.6
2005	39.4	12	7.1	5	32.4	13.7	25.3	16.4
2006	42.4	7.6	9.5	34.8	32.9	1.6	23.4	(7.6)
2007	50.1	18	10.5	10.4	39.6	20.2	29	24.2
2008	63.5	26.8	8.3	(20.8)	55.2	39.5	46.9	61.3
2009	68.4	7.8	13.5	62.4	54.9	(0.5)	41.4	(11.7)
2010	76.0	11	16.9	25.2	59.1	7.5	42.1	1.8
2011	75.5	(0.6)	20.6	21.9	54.9	(7.1)	34.2	(18.7)
2012	96.9	31.9	20.5	12.5	76.4	39.2	55.9	55.3
2013	102.5	2.9	23.5	1.2	79.0	3.5	55.6	4.5
المتوسط	54.8	-	11.3	-	43.5	-	٣٢,٢	-
معدل النمو السنوي*%	*11.5	-	*13.3	-	*11	-	*10.3	-

– **الارقام بين القوسين قيم سالبة.** *** معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠١).**

– **معدل النمو السنوي= (مقدار التغير السنوي/ المتوسط السنوي) x ١٠٠**

المصدر: جمعت وحسبت من:

١– جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

٢– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

(١–١–٣) تطور الأهمية النسبية للتجارة الغذائية في التجارة الزراعية العربية: بلغ متوسط الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في التجارة الزراعية العربية خلال فترة الدراسة نحو ٨٠%، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٦٨,٩% في عام ٢٠١١، وحد اقصى بلغ نحو ٨٨,٧% في عام ٢٠٠٢، كما بلغت نحو ٨٠,٦% في عام ٢٠١٣، وتبين تناقص الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في التجارة الزراعية العربية بمقدار سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٠,٤٦%. واما التغيرات السنوية في هذه الأهمية فقد تبين انها متقلبة بين الارتفاع والانخفاض، ووصلت لأقصاها بارتفاع قدره بنحو ١٤,٢% في عام ٢٠١٢، ووصلت لأدنى قيمها بانخفاض قدرة نحو ١٤% في عام ٢٠١١، جدول رقم (٢). ويوضح ذلك مدى أهمية التجارة الغذائية العربية في التجارة الزراعية العربية، وأنها تشكل معظمها، كما تشير هذه النتائج الى عدم ثبات او استقرار الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في التجارة الزراعية العربية.

(١–١–٤) درجة الاستقرار للتجارة الخارجية الغذائية العربية: يتبين من الجدول رقم (٣) أن المؤشر العام لدرجة الاستقرار لجملة التجارة الخارجية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو ١٠%، وتراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو ٣,٨% في عام ٢٠١٠، وحد اقصى بلغ نحو

٤١,٢% في عام ٢٠٠١، مما يدل على عدم الاستقرار النسبي في جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية، الا ان هناك اتجاه الى التحسن، حيث تراجعت قيم معاملات عدم الاستقرار بنحو ٩,٢% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢): تطور الأهمية النسبية للتجارة الغذائية في التجارة الكلية والزراعية العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣)

البيـــان السنوات	التجارة الغذائية / التجارة الكلية	التجارة الغذائية / التجارة الزراعية	الصادرات الغذائية / الصادرات الكلية	الصادرات الغذائية / الصادرات الزراعية	الواردات الغذائية / الواردات الكلية	الواردات الغذائية / الواردات الزراعية	الفجوة الغذائية/ الفجوة الزراعية
2000	6.7	79.1	2	66.9	14.4	82.5	88.6
2001	7	78.3	2.2	76.1	13.8	78.7	79.5
2002	6.8	88.7	2.1	73.5	13	92.7	99.4
2003	5.8	86.3	1.8	83.7	11.8	86.9	87.9
2004	5.1	83.6	1.6	89	10.1	82.4	80.5
2005	4.4	80.9	1.2	77.4	9.6	81.7	83.0
2006	4	81.9	1.4	78.8	8.5	82.8	84.6
2007	3.9	74	1.3	69.5	7.7	75.3	77.6
2008	4	75.9	0.9	45.3	8.9	84.5	99.9
2009	5.1	84.7	1.9	72	9	88.5	95.7
2010	4.5	82.9	1.8	80.3	7.7	83.7	85.2
2011	4	68.9	1.7	77.3	8.3	66.2	61
2012	5.7	83.1	1.8	83.7	12.6	83	82.8
2013	4.7	80.6	1.8	75.7	9.4	82.2	85.3
المتوسط	4.8	80	1.6	75.2	9.7	81.4	83.8
مقدار التغير السنوي*	*(0.17)	*(0.46)	*(0.02)	*(3.8)	*(0.35)	*2.88	*2.58

- الارقام بين القوسين قيم سالبة. * معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠١).

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

٢- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٣): تطور درجة الاستقرار ومتوسط نصيب الفرد من للتجارة الخارجية الغذائية العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيـــان السنوات	معاملات عدم الاستقرار%				متوسط نصيب الفرد بالدولار			
	جملة التجارة الغذائية	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	فجوة التجارة الغذائية	جملة التجارة الغذائية	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	فجوة التجارة الغذائية
2000	41.2	40.6	41.9	40.3	102.5	19.1	83.4	64.3
2001	18.5	3.33	33.7	26.9	101.6	18.2	83.4	65.2
2002	7	16.95	6.7	6.3	100.7	17.3	83.4	66
2003	10.1	18.31	10.3	10.5	102.5	18.9	83.6	64.8
2004	12.4	27.62	12.4	12.4	116.5	22.3	94.2	71.9
2005	15.4	15.61	13.5	10.4	127.5	22.8	104.7	81.9
2006	20.1	17.88	22.4	26.2	134.1	30.1	104	73.9
2007	15.9	41.91	16.4	17.2	154.5	32.5	122.1	89.6
2008	3.9	14.73	5.5	21.6	191.6	25.1	166.5	141.4
2009	5.6	2.60	4.1	1.3	200.8	39.7	161.1	121.4
2010	3.8	9.11	5.0	7.1	218.2	48.6	169.6	121
2011	11.7	13.57	18.3	29.8	212.1	57.9	154.2	96.2
2012	30.1	6.91	33.7	40.2	273.9	63.8	210.1	146.3
2013	4.2	13.6	2.6	0.1	275.6	63.1	212.5	149.4
المتوسط	10	12.3	10.8	9.2	165.1	34.2	130.9	96.7
معدل النمو السنوي*	*(9.2)	*(7.9)	*(10)	*(9.5)	*9.4	*11.4	*8.6	*10.2

- الأرقام بين القوسين سالبة. * معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠١).

المصدر: حسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

٢- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

(١-١-٥) نصيب الفرد من التجارة الخارجية الغذائية العربية: تبين ان متوسط نصيب الفرد من جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية قد ازداد من حد أدني بلغ نحو ١٠٠,٧ دولار في عام ٢٠٠٢ الى حد اقصى بلغ نحو ٢٧٥,٦ دولار في عام ٢٠١٣، أي ان متوسط نصيب الفرد من جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية قد تضاعف بنحو ٢,٧ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ١٦٥,١ دولار، وزاد متوسط نصيب الفرد من جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية بمعدل سنوي معنوي احصائياً بلغ نحو ٩,٤%، جدول رقم (٣). وتشير هذه النتائج الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد العربي من التجارة الخارجية الغذائية العربية، وبالتالي يدل على تأثر اقتصاديات الدول العربية بالتجارة الغذائية الدولية.

(١-١-٦) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الغذائية العربية: يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) ان السعودية استحوذت على المركز الأول، كأكبر اسهام في التجارة الخارجية الغذائية العربية، حيث بلغ قيمة تجارتها الخارجية الغذائية نحو ١٣,٥ مليار دولار، او ما يعادل نحو ٢٤,٦% من متوسط قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية، يليها مصر حيث بلغ قيمة تجارتها الخارجية الغذائية نحو ٨ مليار دولار، او ما يعادل نحو ١٤,٦% من متوسط قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية، ثم جاء بعد ذلك دول كل من الامارات، الجزائر، المغرب، سوريا، الأردن، تونس، اليمن، ولبنان في المراكز من الثالث حتى العاشر، حيث بلغ اسهام التجارة الخارجية الغذائية نحو ٩,٨%، ٨,٨%، ٨,٣%، ٤,٦%، ٤,٣%، ٤,١%، ٣,٦%،

جدول رقم (٤): التوزيع الجغرافي للتجارة الغذائية ومتوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية بالدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيان الدولة	جملة التجارة الغذائية		الصادرات الغذائية		الواردات الغذائية		فجوة التجارة الغذائية			
	القيمة المليار دولار	٪	القيمة بالمليار دولار	٪	القيمة بالمليار دولار	٪	القيمة بالمليار دولار	٪	متوسط نصيب الفرد بالدولار	% من المتوسط الفجوة العربية
الأردن	2.38	4.3	0.66	5.8	1.72	4	1.06	3.3	162.9	168.5
الإمارات	5.37	9.8	1.32	11.7	4.05	9.3	2.74	8.5	320.7	331.6
البحرين	0.56	1	0.06	0.5	0.5	1.1	0.44	1.4	355.1	367.2
تونس	2.27	4.1	0.96	8.5	1.31	3	0.35	1.1	31.9	33
الجزائر	4.81	8.8	0.14	1.2	4.67	10.7	4.54	14.1	118.7	122.7
جيبوتي	0.07	0.1	0.02	0.2	0.04	0.1	0.02	0.1	25.9	26.8
السعودية	13.49	24.6	1.87	16.5	11.62	26.7	9.75	30.3	325	336
السودان	0.84	1.5	0.5	4.4	0.34	0.8	*0.16	-	-	-
سوريا	2.53	4.6	1.04	9.2	1.49	3.4	0.45	1.4	20.8	21.5
الصومال	0.28	0.5	0.01	0.1	0.27	0.6	0.25	0.8	24.6	25.4
العراق	1.49	2.7	0.01	0.1	1.48	3.4	1.47	4.6	43.1	44.6
عمان	1.22	2.2	0.34	3	0.88	2	0.54	1.7	149.4	154.5
قطر	0.75	1.4	0.02	0.2	0.73	1.7	0.71	2.2	386.7	399.9
الكويت	1.24	2.3	0.07	0.6	1.17	2.7	1.10	3.4	276.8	286.3
لبنان	1.82	3.3	0.25	2.2	1.57	3.6	1.32	4.1	295.5	305.6
ليبيا	1.6	2.9	0.02	0.2	1.58	3.6	1.56	4.8	182	188.2
مصر	8	14.6	1.82	16.1	6.18	14.2	4.36	13.5	51.6	53.3
المغرب	4.53	8.3	1.92	17	2.61	6	0.69	2.2	21	21.7
موريتانيا	0.17	0.3	0.09	0.8	0.08	0.2	*0.02	-	-	-
اليمن	1.99	3.6	0.26	2.3	1.73	4	1.48	4.6	58.5	60.5
فلسطين	0.3	0.5	0.06	0.5	0.24	0.6	0.18	0.6	44	45.5
إجمالي الدول العربية	54.8	100	11.3	100	43.5	100	32.2	100	96.7	-

– لم تتوفر بيانات عن دولة جزر القمر. * الميزان التجاري الغذائي لدولتي للسودان وموريتانيا يحققا فائضاً وليس فجوة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.
٢- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

٣,٣% من متوسط قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل الاهمية النسبية للتجارة الخارجية الغذائية لهذه الدول العشر نحو ٨٦,١٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة، وكانت اقل الدول اسهاماً في التجارة الخارجية الغذائية العربية هي دول كل من جيبوتي، موريتانيا، الصومال، وفلسطين، حيث بلغ اسهام التجارة الخارجية الغذائية لكل منها اقل من ١% من متوسط قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية، حيث بلغت نحو ٠,١%، ٠,٣%، ٠,٥%، ٠,٥% من متوسط قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية لكل منها على الترتيب. وتشير هذه النتائج إلى أن دولتي السعودية، ومصر تعتبران أهم الدول إسهاماً في التجارة الخارجية الغذائية العربية، حيث تستحوذ السعودية بمفردها على نحو ربع متوسط قيمة التجارة الخارجية الغذائية العربية، كما استحوذتا معاً على نحو ٣٩,٢% من متوسط قيمتها وذلك خلال فترة الدراسة.

(١-٢) الصادرات الغذائية العربية:

(١-٢-١) تطور الصادرات الغذائية العربية: يتبين من الجدول رقم (١) أن قيمة الصادرات الغذائية العربية قد تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، بما يعادل انخفاضاً قدره نحو ٥,١% عن عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٢٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بارتفاع قدره نحو ٤٤٣,٩% عن عام ٢٠٠٠، أي ان قيمة الصادرات الغذائية العربية زادت بنحو ٣,٥ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار. وتبين ان قيمة الصادرات الغذائية العربية خلال فتر ة الدراسة تتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ١٣,٣٪، واتسمت التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الغذائية العربية في فترة الدراسة بعدم الاستقرار، فقد تراوحت بين انخفاض قدرة ٢٠,٨% في عام ٢٠٠٨، وارتفاع قدره نحو ٦٢,٤% في عام ٢٠٠٩، وانخفضت بنحو ١,٢% في عام ٢٠١٣، وحققت كل سنوات الدراسة ارتفاعاً في التغير السنوي ما عدا ثلاث أعوام هي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٨ مما يدل الى وجود متغيرات تؤثر في قيمة الصادرات الغذائية العربية.

(١-٢-٢) تطور الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الكلية العربية: بلغ متوسط الأهمية النسبية للصادرات الغذائية العربية في الصادرات الكلية العربية نحو ١,٦% خلال الفترة موضع الدراسة، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٠,٩% في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى بلغ نحو ٢,٢% في عام ٢٠٠١، كما بلغت نحو ١,٨% في عام ٢٠١٣، وتبين تناقص الأهمية النسبية للتجارة الغذائية في التجارة الكلية العربية خلال الفترة موضوع الدراسة بمقدار سنوي بلغ نحو ٠,٠٢%، اما التغيرات السنوية في هذه الأهمية فقد تراوحت بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو ٠,٥% في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى حيث بلغ ارتفاعاً قدره نحو ١% في عام ٢٠٠٩، وارتفعت بنحو ٠,٢% في عام ٢٠١٣، جدول رقم (٢).

(١-٢-٣) تطور الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الزراعية العربية: بلغ متوسط الأهمية النسبية للصادرات الغذائية العربية في الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة موضع الدراسة نحو ٧٤,١%، وتراوحت هذه الأهمية بين حد أدني بلغ نحو ٤٥,٣% في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى بلغ نحو ٨٩% في عام ٢٠٠٤، كما بلغت نحو ٧٥,٧% في عام ٢٠١٣، وتبين تناقص الأهمية النسبية للصادرات الغذائية العربية في الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة موضوع الدراسة بمقدار سنوي بلغ نحو ٣,٨%، اما التغيرات السنوية في هذه الأهمية فقد تبين انها متقلبة بين الارتفاع والانخفاض، وتراوحت بين حد أدني بلغ انخفاضاً في عام ٢٠٠٨ بنحو ٢٤,٢%، وحد اقصى بلغ ارتفاعاً في عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٦,٧%، كما انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الزراعية العربية بنحو ٨% في عام ٢٠١٣، جدول رقم (٢). وتشير هذه النتائج الى تراجع الأهمية النسبية للصادرات الغذائية العربية في الصادرات الزراعية العربية خلال فترة الدراسة.

(١-٢-٤) درجة الاستقرار للصادرات الغذائية العربية: بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار للصادرات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة نحو ١٢,٣%، وتراوحت معاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو

٢,٦% في عام ٢٠٠٩، وحد اقصى بلغ نحو ٤١,٩% في عام ٢٠٠٧، وتبين ان معاملات عدم الاستقرار للصادرات الغذائية العربية تراجعت بمعدل سنوي بلغ نحو ٧,٤%، جدول رقم (٣)، ومع ذلك تتسم الصادرات الغذائية العربية بصفة عامة بعدم الثبات النسبي، وذلك لارتفاع قيم معاملات درجة الاستقرار لها خلال الفترة موضع الدراسة.

(١-٢-٥) نصيب الفرد من الصادرات الغذائية العربية: يتضح من الجدول رقم (٣) أن متوسط نصيب الفرد العربي من الصادرات الغذائية العربية قد ازداد من حد أدني بلغ نحو ١٧,٣ دولار في عام ٢٠٠٢ الى حد اقصى بلغ نحو ٦٣,٨ دولار في عام ٢٠١٢، أي انه تضاعف بنحو ٢,٧ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢، وبلغ نحو ٦٣,١ دولار في عام ٢٠١٣، بانخفاض قدره نحو ١,١% عن عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٣٤,٢ دولار، ويتضح ان متوسط نصيب الفرد من الصادرات الغذائية العربية قد ارتفع بنحو ٢,٣ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وزاد متوسط نصيب الفرد من الصادرات الغذائية العربية بمعدل سنوي بلغ نحو ١١,٤% خلال فترة الدراسة.

(١-٢-٦) التوزيع الجغرافي للصادرات الغذائية العربية: يتضح من الجدول رقم (٤) ان المغرب جاءت في المركز الأول، كأكبر اسهام في الصادرات الغذائية العربية، حيث بلغ قيمة صادراتها الغذائية نحو ١,٩٢ مليار دولار، بما يعادل نحو ١٧% من متوسط قيمة الصادرات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة، يليها السعودية حيث بلغ قيمة صادراتها الغذائية نحو ١,٨٧ مليار دولار، او ما يعادل نحو ١٦,٥% من متوسط قيمة الصادرات الغذائية العربية، ثم جاء بعد ذلك دول كل من مصر، الامارات، سوريا، تونس، الاردن، السودان، عمان، واليمن في المراكز من الثالث حتى العاشر، حيث بلغ اسهام الصادرات الغذائية نحو ١٦,١%، ١١,٧%، ٩,٢%، ٨,٥%، ٥,٨%، ٤,٤%، ٣%، ٢,٣% من متوسط قيمة الصادرات الغذائية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل الاهمية النسبية للصادرات الغذائية لهذه الدول العشر نحو ٩٤,٥٪ من متوسط قيمة الصادرات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى ان دولتي السعودية والمغرب استحوذت على أكثر من ثلث الصادرات الغذائية العربية، وتعتبر دول كل من المغرب، السعودية، مصر، والامارات أهم الدول إسهاماً في الصادرات الغذائية العربية، حيث زادت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية لكل منها عن نحو ١٠% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية العربية، واستحوذت معاً على نحو٦١,٣% من متوسط قيمتها ذلك خلال فترة الدراسة.

(١-٣) الواردات الغذائية العربية

(١-٣-١) تطور الواردات الغذائية العربية: يتبين من الجدول رقم (١) أن الواردات الغذائية العربية قد تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٢٣,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٧٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣، أي ان الواردات الغذائية العربية زادت بنحو ٣,٤ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٤٣,٥ مليار دولار. وتبين ان قيمة الواردات الغذائية العربية تزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو ١١٪، اما التغيرات السنوية في قيمة الواردات الغذائية العربية في الفترة موضع الدراسة تبين اتسامها بعدم الثبات النسبي، فقد تراوحت بين انخفاض قدرة ٧,١% في عام ٢٠١١، وارتفاع قدره نحو ٣٩,٢% في عام ٢٠١٢، وارتفعت في عام ٢٠١٣ بنحو ٣,٥%، وحققت كل سنوات الدراسة ارتفاعاً في التغير السنوي ما عدا عامي ٢٠٠٩، ٢٠١١، مما يدل على الارتفاع المستمر في قيمة الواردات الغذائية العربية.

(١-٣-٢) تطور الأهمية النسبية للواردات الغذائية في الواردات الكلية العربية: بلغ متوسط الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية في الواردات الكلية العربية نحو ٩,٧% خلال الفترة موضع الدراسة، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٧,٧% في عام ٢٠٠٧، وبين حد اقصى بلغ نحو ١٤,٤% في عام ٢٠٠٠، كما بلغت نحو ٩,٤% في عام ٢٠١٣، اما التغيرات السنوية في هذه الأهمية فقد تراوحت بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو ١,٧% في عام ٢٠٠٤، وحد اقصى حيث بلغ ارتفاعاً قدره نحو ١,٧% في عام ٢٠١٢،

وانخفضت في عام ٢٠١٣ بنحو ٠,٦%، وتبين تناقص الأهمية النسبية للتجارة الغذائية في التجارة الكلية العربية خلال الفترة موضوع الدراسة بمقدار سنوي بلغ نحو ٠,٣٥%، جدول رقم (٢).

(١-٣-٣) تطور الأهمية النسبية للواردات الغذائية في الواردات الزراعية العربية: بلغ متوسط الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية في الواردات الزراعية العربية خلال الفترة موضع الدراسة نحو ٨٢%، وتراوحت هذه الأهمية بين حد أدني بلغ نحو ٦٦,٢% في عام ٢٠١١، وحد اقصى بلغ نحو ٩٢,٧% في عام ٢٠٠٢، كما بلغت نحو ٨٢,٢% في عام ٢٠١٣، وتبين تزايد الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية في الواردات الزراعية العربية خلال الفترة موضوع الدراسة بمقدار سنوي بلغ نحو ٢,٨٨%، جدول رقم (٢). اما التغيرات السنوية في هذه الأهمية فقد تبين انها متقلبة بين الارتفاع والانخفاض، وتراوحت بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدر بنحو ١٧,٥% في عام ٢٠١١، وحد اقصى بلغ ارتفاعاً قدر بنحو ١٦,٨% في عام ٢٠١٢، كما تناقصت الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية في الواردات الزراعية العربية بنحو ٠,٨% في عام ٢٠١٣، جدول رقم (٢)، وتشير هذه النتائج الى ارتفاع وتزايد الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية في الواردات الزراعية العربية خلال فترة الدراسة.

(١-٣-٤) درجة الاستقرار للواردات الغذائية العربية: بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار للواردات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة نحو ١٠,٨%، وتراوحت معاملات عدم الاستقرار للواردات الغذائية العربية بين حد أدني بلغ نحو ٢,٦% في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ نحو ٤١,٩% في عام ٢٠٠١، وتراجعت قيم معاملات عدم الاستقرار للواردات الغذائية العربية بنحو ١٠% خلال الفترة موضع الدراسة، جدول رقم (٣).

(١-٣-٥) نصيب الفرد من الواردات الغذائية العربية: يتضح من الجدول رقم (٣) أن متوسط نصيب الفرد العربي من الواردات الغذائية العربية قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو ٨٣,٤ دولار في عام ٢٠٠٢، وحد اقصى بلغ نحو ٢١٢,٥ دولار في عام ٢٠١٣، بانخفاض قدره نحو ١,٢% عن عام ٢٠١٢، ويتضح من ذلك ان متوسط نصيب الفرد العربي من الواردات الغذائية العربية قد تضاعف ٢,٥ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ١٣٠,٩ دولار، وتبين تزايد متوسط نصيب الفرد من الواردات الغذائية العربية خلال الفترة موضع الدراسة بمعدل بلغ نحو ٨,٦%.

(١-٣-٦) التوزيع الجغرافي للواردات الغذائية العربية: يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) ان السعودية جاءت في المركز الأول، كأكبر اسهام في الواردات الغذائية العربية حيث بلغ قيمة وارداتها الغذائية نحو ١١,٦٢ مليار دولار، تعادل نحو ٢٦,٧% من متوسط قيمة الواردات الغذائية العربية، يليها مصر حيث بلغ قيمة وارداتها الغذائية نحو ٦,١٨ مليار دولار، تمثل نحو ١٤,٢% من متوسط الواردات الغذائية العربية، ثم جاء بعد ذلك دول كل من الجزائر، الامارات، المغرب، اليمن، الاردن، ليبيا، لبنان، وسوريا في المراكز من الثالث حتى العاشر حيث بلغ اسهام قيمة الواردات الغذائية نحو ١٠,٧%، ٩,٣%، ٦%، ٤%، ٤%، ٣,٦%، ٣,٦%، ٣,٤% من متوسط قيمة الواردات الغذائية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل الاهمية النسبية للواردات الغذائية لهذه الدول العشر نحو ٨٦٪ من متوسط قيمة الواردات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى أن دول كل من السعودية، مصر، والجزائر تعتبر أهم الدول إسهاماً في الواردات الغذائية العربية، حيث استحوذت السعودية ومصر على نحو نصف متوسط قيمة الواردات الغذائية العربية، واستحوذت الدول الثلاث معاً على نحو ٥٢% من متوسط قيمتها وذلك خلال فترة الدراسة.

(١-٤) فجوة التجارة الغذائية العربية:

(١-٤-١) تطور قيمة فجوة التجارة الغذائية العربية: يتبين من الجدول رقم (١) أن الميزان التجاري الغذائي العربي عان من عجز في كل سنوات الدراسة، وتراوحت قيمة الفجوة في التجارة الغذائية العربية خلال الفترة موضع الدراسة بين بين حد أدني بلغ نحو ١٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ٥٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وبلغ قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية نحو ٥٥,٦ مليار دولار

في عام ٢٠١٣، بانخفاض قدره نحو ٠,٦% عن عام ٢٠١٢، أي ان الفجوة التجارية الغذائية العربية زادت بنحو ٣,١٢ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٣٢,٢ مليار دولار. وتبين تزايدها خلال فترة الدراسة بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠,٣٪، اما التغيرات السنوية في قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية في الفترة موضع الدراسة تبين انها زادت في كل سنوات الدراسة ما عدا ثلاث سنوات هي أعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١١، وتبين ان عام ٢٠١٢ عان من أكبر ارتفاع، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي نحو ٣٩,٢%، بينما حقق عام ٢٠١١ أكبر تراجع في قيمة الفجوة، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي انخفاضاً قدره ٧,١%.

(١-٤-٢) تطور الأهمية النسبية للفجوة التجارية الغذائية العربية في قيمة العجز التجاري الزراعي العربي: بلغ متوسط الأهمية النسبية للفجوة التجارية الغذائية العربية في قيمة العجز التجاري الزراعي العربي خلال فترة الدراسة نحو ٨٢,٦%، مما يشير الى ان معظم العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي يرجع الى العجز في الميزان التجاري الغذائي العربي، وبالتالي تقليل الفجوة التجارية الغذائية العربية سيكون له تأثير إيجابي على تقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي، وتراوحت الأهمية النسبية للفجوة التجارية الغذائية العربية في قيمة العجز التجاري الزراعي العربي خلال فترة الدراسة بين حد أدني بلغ نحو ٦١% في عام ٢٠١١، وبين حد اقصى بلغ نحو ٨٩,٤% في عام ٢٠٠٨، كما بلغت نحو ٨٥,٣% في عام ٢٠١٣، اما التغيرات السنوية في هذه الأهمية فقد تراوحت بين حد أدني (انخفاض) بلغ نحو ٢٤,٢% في عام ٢٠١١، وحد اقصى (ارتفاع) بلغ نحو ٢١,٨% في عام ٢٠١٢، وتبين تزايد الأهمية النسبية للفجوة التجارية الغذائية العربية في قيمة العجز التجاري الزراعي العربي خلال الفترة موضوع الدراسة بمقدار سنوي بلغ نحو ٢,٥٨%، جدول رقم (٢).

وتؤكد النتائج السابقة ان الفجوة في التجارة الغذائية العربية تعتبر من اهم أسباب زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي، ومن ثم محاولة تقليل هذه الفجوة سيكون له تأثير إيجابي على الميزان التجاري الزراعي العربي، وايضاً سيؤدى الى زيادة الفائض في الميزان التجاري الكلى العربي، ومن هنا يتضح أهمية زيادة الإنتاج الغذائي العربي ومحاولة تقليل الواردات الغذائية العربية من الخارج، مما سيحد من الاعتماد على الخارج، ويزيد من الامن الغذائي العربي بصفة عامة.

(١-٤-٣) درجة استقرار الفجوة التجارية الغذائية العربية: بلغ المؤشر العام لدرجة استقرار الفجوة التجارية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة نحو ٩,٢%، وتراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو ٠,١% في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ نحو ٤٠,٣% في عام ٢٠٠١، وتراجعت قيم معاملات عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة بمعدل سنوي بلغ نحو ٩,٥%، وتشير هذه النتائج الى أهمية تزايد استقرار الفجوة الغذائية العربية، حيث انها تتسم بعدم الاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة.

(١-٤-٤) نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية العربية: تبين ان متوسط نصيب الفرد العربي من الفجوة التجارية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٩٦,١ دولار، وتراوح بين حد أدني بلغ نحو ٦٤,٣ دولار في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ١٤٩,٤ دولار في عام ٢٠١٣، أي انه تضاعف بنحو ٣,١ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وبلغ نحو ٢٧,٦ دولار في عام ٢٠١٣، بانخفاض قدره نحو ٢٤,١% عن عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ١٦,٦ دولار، وزاد متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية العربية خلال الفترة موضع الدراسة بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠,٢%.

ويتضح من النتائج السابقة، ومن بيانات الجدول رقم (٥)، انه على الرغم من ان قيمة الواردات الغذائية العربية قد تضاعفت بنحو ٣,٤ مرة، وزادت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١١% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، وان قيمة الصادرات الغذائية العربية قد تضاعفت ٣,٥ مرة، وزادت بمعدل سنوي بلغ سنو بنحو ١٣,٣%، الا ان قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية تضاعف بنحو ٣,١ مرة، وزادت بمعدل نمو سنوي بنحو ١٠,٣%، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية العربية عن قيمة الصادرات

الغذائية العربية، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات الغذائية العربية نحو ٣,٨٤ مرة قيمة الصادرات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة، وبالتالي انعكس ذلك على زيادة متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة في الميزان التجاري الغذائي العربي بنحو ٣,١ مرة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، وارتفع بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠,٢% في نفس الفترة. ويوضح ذلك أهمية زيادة قيمة الصادرات الغذائية العربية وارتفاع معدلات نموها السنوية لتغطى نسبة اكبر من الواردات الغذائية العربية، مما يؤدى الى انخفاض ما يتحمله الفرد العربي من قيمة الفجوة في التجارة الغذائية، ويقلل من اعتماد الدول العربية على الخارج بصفة عامة، ويحسن من وضع الامن الغذائي العربي بصفة خاصة.

جدول رقم (٥): تطور نصيب الفرد من الفجوة في الميزان التجاري الغذائي العربي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيان	القيمة بالمليار دولار			نصيب الفرد بالدولار		
	متوسط القيمة	الزيادة (عدد لمرات)	معدل النمو %	متوسط القيمة	الزيادة (عدد لمرات)	معدل النمو %
قيمة الصادرات الغذائية	11.3	3.5	13.3	34.2	2.3	11.4
قيمة الواردات الغذائية	43.45	3.4	11	130.9	2.5	8.6
قيمة الفجوة في الميزان التجاري الغذائي	32.15	3.1	10.3	96.7	3.1	10.2

المصدر: حسبت من: بيانات الجداول ارقام (١، ٣).

(١-٤-٥) التوزيع الجغرافي للفجوة التجارية الغذائية العربية: يتضح من الجدول رقم (٤)، ان كل الدول العربية عانت من عجز في الميزان التجاري الغذائي، ما عدا دولتي السودان وموريتانيا، حيث حققت السودان فائض في الميزان التجاري الغذائي بلغ نحو ٠,١٦ مليار دولار، بينما حققت موريتانيا فائض في الميزان التجاري الغذائي بلغ نحو ٠,٠٢ مليار دولار كمتوسط خلال الفترة موضع الدراسة. وعانت السعودية من أكبر فجوة تجارية غذائية من بين الدول العربية، حيث بلغ العجز في ميزانها التجاري الغذائي نحو ٩,٧٥ مليار دولار، يمثل نحو ٣٠,٢٧% من متوسط قيمة الفجوة الغذائية العربية، يليها الجزائر حيث عانت من عجز في ميزانها التجاري الغذائي بلغ نحو ٤,٥٤% مليار دولار، يعادل نحو ١٤,٠٩% من متوسط قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية، ثم تأتى مصر ثالثاً، بقيمة فجوة قدرها نحو ٤,٣٦ مليار دولار، تعادل نحو ١٣,٥٥% من متوسط قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية، ثم جاء بعد ذلك دول كل من الامارات، ليبيا، اليمن، العراق، لبنان، الكويت، والاردن في المراكز من الرابع حتى العاشر، حيث بلغ قيمة الفجوة التجارية الغذائية نحو ٨,٥%، ٤,٨٣%، ٤,٥٩%، ٤,٥٨%، ٤,١%، ٣,٤١%، ٣,٣% من متوسط قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل الفجوة التجارية الغذائية لهذه الدول العشر نحو ٣٠,٠٨ مليار دولار، تعادل نحو ٩١٪ من متوسط قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى أن دول كل من السعودية، الجزائر، ومصر تعتبر أهم الدول التي تساهم في الفجوة التجارية الغذائية العربية، حيث تمثل الفجوة التجارية الغذائية للدول الثلاث نحو ١٨,٦ مليار دولار، تعادل نحو ٥٧,٩% من متوسط قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية خلال الفترة موضع الدراسة.

(١-٤-٦) نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية بالدول العربية: يتضح ان دول الخليج العربية بالإضافة الى لبنان والأردن والجزائر جاءت في المقدمة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية العربية اكثر من متوسط نصيب الفرد العربي من الفجوة التجارية الغذائية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية في كل من دول قطر، البحرين، السعودية، الامارات، لبنان، الكويت، ليبيا، الأردن، عمان، والجزائر نحو ٣٨٦,٧، ٣٥٥,١، ٣٢٥، ٣٢٠,٧، ٢٩٥,٥، ٢٧٦,٨، ١٨٢، ١٦٢، ١٤٩,٤، ١١٨,٧ دولار، تعادل نحو ٣٩٩,٩%، ٣٦٧,٢%، ٣٣٦%، ٣٣١,٦%، ٣٠٥,٦%، ٢٨٦,٣%، ١٨٨,٢%، ١٨٦,٥%، ١٥٤,٥%، ١٢٢,٧% من متوسط نصيب الفرد العربي من الفجوة التجارية الغذائية العربية لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، بينما حققت كل من سوريا والمغرب ادنى متوسط نصيب للفرد من

الفجوة التجارية الغذائية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية نحو ٢٠,٨، ٢١ دولار، تعادل نحو ٢١,٥%، ٢١,٧% من متوسط نصيب الفرد العربي من الفجوة التجارية الغذائية لكل منها على الترتيب، جدول رقم (٤).

وتشير هذه النتائج إلى ان الدول العربية تتفاوت بدرجة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية، وان دول النفط تعتبر الأعلى مستوى في متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية نظراً لاعتبارها دول غير زراعية وتعتمد على العالم الخارجي في سد معظم احتياجاتها الغذائية، بينما تعتبر الدول الزراعية وشبه الزراعية الأقل مستوى في متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية مثل سوريا، والمغرب، والى حد ما مصر التي بلغ متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية نحو ٥١,٦ دولار، يعادل نحو ٥٣,٣% من متوسط نصيب الفرد العربي من الفجوة التجارية الغذائية، بينما هناك دولتين فقط حققت فائضاً في ميزانها التجاري الغذائي وهما موريتانيا، والسودان. مما يشير الى اهمية التنسيق بين الدول العربية في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي، بحيث تستفيد الدول النفطية من الإنتاج الزراعي والغذائي بالدول العربية الزراعية وشبه الزراعية، والتي تتوفر لديها مقومات زيادة الإنتاج الزراعي مثل السودان وموريتانيا ومصر والمغرب، وضرورة زيادة التبادل التجاري الغذائي العربي، بما يحقق رفع مستويات الامن الغذائي بالدول العربية، والأمن الغذائي العربي بشكل عام.

(٢) مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية الغذائية العربية

يمكن استعراض مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة باستخدام مؤشرات معدل التغطية، درجة الانكشاف الاقتصادي، والمشاركة الاقتصادية، ودرجة الميل للاستيراد، ودرجة الميل للتصدير، وذلك فيما يلي:

(٢-١) معدل التغطية

(٢-١-١) معدل التغطية التجاري الغذائي العربي: يعبر هذا المؤشر بصفة أساسية عن كفاءة التجارة الخارجية الغذائية العربية، وقدرتها على تغطية نفقات الواردات الغذائية من حصيلة الصادرات الغذائية، كما يشير ايضاً الى الوضع النسبي للدول العربية في عملية التبادل الدولي أي مدى تحكمها في وارداتها، ويتبين من الجدول رقم (٦) أن معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية العربية تراوح بين حد أدني بلغ نحو ١٥,١% في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى بلغ ٣٧,٦% في عام ٢٠١١، وبلغ نحو ٢٩,٧% في عام ٢٠١٣، وبلغ متوسط معدل تغطية الصادرات الغذائية العربية للواردات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة نحو ٢٤,٦%، كما يتضح ان تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة تناقص بمعدل سنوي بلغ نحو ١,٧%. اما التغيرات السنوية في معدل تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية العربية فقد تبين انها متقلبة وغير مستقرة، وشهدت بعض السنوات تراجع في التغير السنوي لمعدل التغطية وهي سنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، بينما حققت السنوات الأخرى ارتفاعاً في معدل التغطية، وبصفة عامة تراوح التغير السنوي بين حد أدني بتراجع بلغ نحو ١١,٥% في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى بارتفاع بلغ نحو ٩,٥% في عام ٢٠٠٩. مما يشير الى وجود فجوة كبيرة بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية العربية.

(٢-١-٢) معدل التغطية التجاري الغذائي على مستوى الدول العربية: يتبين من الجدول رقم (٧) أن دولتين فقط هما السودان وموريتانيا استطاعت الصادرات الغذائية تغطية للواردات الغذائية في كل منهما بالإضافة الى تحقيق فائض، حيث بلغ معدل التغطية نحو ١٤٦%، ١١٩,٨% لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، وحققت ثلاث دول معدل تغطية ما بين (٥٠% – اقل من ١٠٠%) وتشمل دول كل من تونس، المغرب، وسوريا حيث بلغ معدل التغطية نحو ٧٣,٥%، ٧٣,٥%، ٦٩,٧% لكل منها على الترتيب، بينما

حققت ست دول معدل تغطية ما بين (٢٠% – اقل من ٥٠%) وتشمل دول كل من جيبوتي، عمان، الأردن، الامارات، مصر، وفلسطين حيث بلغ معدل التغطية نحو ٤٩,٤%، ٣٨,٥%، ٣٨,٣%، ٣٢,٥%، ٢٩,٤%، ٢٤% لكل منها على الترتيب، اما الدول التي حققت معدل تغطية ما بين (١٠%– اقل من ٢٠%) فهي تشمل دول كل من السعودية، لبنان، اليمن، والبحرين حيث بلغ معدل التغطية نحو ١٦,١%، ١٥,٩%، ١٤,٨%، ١١,٤% لكل منها على الترتيب، وتتضمن مجموعة الدول التي حققت معدل تغطية (٥% فاقل) فتتضمن دول كل من الكويت، الصومال، الجزائر، قطر، ليبيا، والعراق حيث بلغ معدل التغطية نحو ٦,٢%، ٤,٨%، ٢,٩%، ٢,٦%، ١,٤%، ٠,٥% لكل منها على الترتيب. وتشير هذه النتائج الى التفاوت الكبير بين الدول العربية في تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية.

كما يتضح ان جيبوتي حققت اعلى معدل نمو سنوي في زيادة معدل تغطية صادراتها الغذائية لوارداتها الغذائية حيث بلغ نحو ٨٣%، يليها دول كل من عمان، ليبيا، السودان، مصر، وموريتانيا حيث بلغ معدل النمو السنوي لمعدل التغطية نحو ٢٤%، ١٧,٧%، ١٣,٣%، ٩,١%، ٨,٦% لكل منها على الترتيب، بينما ينخفض معدل التغطية بمعدل سنوي في عدة دول، يأتي في مقدمتها الصومال حيث يتراجع معدل التغطية سنوياً بنحو ١٢,٣%، ثم يأتي بعدها دول كل من فلسطين، قطر، الجزائر، والامارات، حيث يتراجع معدل التغطية سنوياً بنحو ٩,٤%، ٩%، ٦,٨%، ٥,٧% لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتوضح هذه النتائج ان كل من دول السودان، وموريتانيا تعتبر أفضل الدول بالنسبة في قدرتها على تحقيق معدل تغطية اعلى من ١٠٠%، وحققت معدلات نمو سنوية موجبة لمعدل تغطية صادراتها الغذائية لوارداتها الغذائية، بينما تعاني دول كل من العراق، ليبيا، قطر، الجزائر، والصومال من اسوء معدلات التغطية حيث حققت معدل تغطية اقل من ٥%.

جدول رقم (٦): تطور مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الغذائية العربية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٣).

البيـــان السنوات	معدل التغطية التجاري الغذائي		درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي		المشاركة الاقتصادية الغذائية		الميل للاستيراد التجاري الغذائي		الميل للتصدير التجاري الغذائي	
	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي
2000	22.9	-	5.2		4.2	-	4.2	-	0.7	-
2001	21.8	(1.1)	5.9	0.7	4.5	0.3	4.4	0.3	0.8	0.1
2002	20.8	(1.0)	5.3	(0.6)	4.4	(0.1)	4	(0.4)	0.6	(0.2)
2003	22.5	1.7	5.2	(0.1)	3.7	(0.8)	3.9	(0.1)	0.7	0.0
2004	23.6	1.1	5.1	(0.1)	3.1	(0.5)	3.9	0.0	0.6	(0.1)
2005	21.8	(1.8)	4.6	(0.5)	2.8	(0.3)	3.5	(0.4)	0.5	(0.1)
2006	28.9	7.1	4	(0.5)	2.2	(0.6)	3	(0.5)	0.5	0.0
2007	26.6	(2.4)	4.1	0.1	2.2	0.0	2.9	(0.1)	0.5	0.0
2008	15.1	(11.5)	3.7	(0.4)	3	0.7	3	0.1	0.4	(0.1)
2009	24.6	9.5	4	0.3	3.1	0.1	3.2	0.2	0.4	0.1
2010	28.7	4.0	3.9	(0.1)	2.5	(0.6)	3	(0.1)	0.5	0.0
2011	37.6	8.9	4	0.1	1.8	(٠,٦)	2.8	(0.2)	0.5	0.1
2012	26.8	(10.8)	4.7	0.7	3.5	1.7	3.7	0.8	0.5	0.0
2013	29.7	2.9	3.3	(1.4)	2.6	(0.9)	2.3	(1.4)	0.4	(0.1)
المتوسط	24.6	-	4.4	-	3.5	-	3.4	-	0.5	-
معدل النمو السنوي%	**(1.7)	-	*(3.3)	-	*(3.9)	-	*(3.6)	-	*(4.6)	-

– الارقام بين القوسين قيم سالبة. – المتوسط تم حسابه كمتوسط هندسي.

– * معنوي عند مستوى إحصائي ٠,٠١، ** معنوي عند مستوى إحصائي ٠,٠٥.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١– جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

٢– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

(٢-٢) درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي العربي

(٢-٢-١) درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي العربي: يعبر هذا المؤشر عن أهمية التجارة الغذائية العربية في الناتج الإجمالي العربي، وفى حالة ارتفاع قيمة هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد العربي بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، وبتقدير درجة الانكشاف الغذائي العربي خلال الفترة موضوع الدراسة وذلك بتقدير الأهمية النسبية للتجارة الغذائية العربية في الناتج الإجمالي العربي، يتضح أن درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي العربي تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٣,٣% في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ ٥,٩% في عام ٢٠٠١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤,٤%، وتبين ان درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي العربي اتجهت الى التناقص بمعدل سنوي بلغ نحو ٣,٣%. اما التغيرات السنوية في درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي العربي فقد اتسمت بعدم الاستقرار النسبي وتقلبت بين الارتفاع والانخفاض، وحققت الفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٦) انخفاض مستمر في كل سنواتها، ثم تقلبت مرة أخرى حتى عام ٢٠١٠، ثم انخفضت في عامي ٢٠١٠، ٢٠١١، وتراوحت خلال فترة الدراسة بين حد أدني بانخفاض قدره نحو ١,٤% في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بارتفاع قدره نحو ٠,٧% في عام ٢٠١٢، جدول رقم (٦).

وتشير النتائج السابقة الى اعتماد للنشاط الاقتصادي الغذائي العربي على التصدير والاستيراد الى حد ما، مما يتوجب معه تجنب هذا الانكشاف او الحد منه في المستقبل. وللحد من الانكشاف الغذائي العربي لابد ان يتزايد الناتج الزراعي والقيمة المضافة للصادرات الزراعية بمعدلات تفوق نظيرتها في الواردات الغذائية بما يمكن الصادرات الغذائية من تغطية نفقات الواردات الغذائية.

(٢-٢-٢) درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي على مستوى الدول العربية: يتبين من الجدول رقم (٧) أن دولتين فقط اعتمد ناتجهما الإجمالي بأكثر من ١٠% على التجارة الغذائية، هما دولتي الصومال والأردن، حيث بلغ متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي خلال الفترة موضع الدراسة نحو ١٨,٥%، ١٢,٦% لكل منها على الترتيب، بينما اعتمد الناتج الإجمالي لثمان دول على نسبة تتراوح بين (٥% فاكثر- اقل من ١٠%) وتشمل دول كل من اليمن، جيبوتي، موريتانيا، تونس، سوريا، المغرب، فلسطين، ولبنان حيث بلغ متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي نحو ٩,١%، ٨,١%، ٦,٩%، ٦,٦%، ٦,٦%، ٦%، ٥,٣%، ٥% لكل منها على الترتيب، في حين حققت قطر ادنى انكشاف غذائي على الخارج، حيث بلغ متوسط درجة الانكشاف الغذائي نحو ٠,٩%. كما يتضح ان الصومال تعانى من اعلى معدل زيادة سنوية للانكشاف الاقتصادي الغذائي، حيث بلغ معدل النمو السنوي للانكشاف الاقتصادي الغذائي نحو ٧,٨%، يليها مصر بنحو ٥,١%، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من المغرب، الأردن، السعودية، واليمن حيث بلغ معدل النمو السنوي للانكشاف الاقتصادي الغذائي ارتفاعاً بلغ نحو ٣,٤%، ٣%، ٢,٢%، ١,٨% لكل منها على الترتيب، بينما ينخفض درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي بمعدل سنوي في عدة دول، يأتي في مقدمتها العراق حيث يتراجع سنوياً بنحو ٢٦,٩% ثم يأتي بعدها دول كل من السودان، البحرين، قطر، موريتانيا، عمان، وفلسطين حيث يتراجع درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي سنوياً بنحو ١٠,٦%، ١٠,٥%، ٩,٤%، ٨,٨%، ٦,١%، ٥,٢% لكل منها على الترتيب، وتبين ان كل من تونس، والجزائر حققت ادنى تراجع في درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي، حيث بلغ نحو ٠,٢%، ٠,٧% لكل منها على الترتيب. وتشير النتائج السابقة الى مدى التفاوت بين الدول العربية في درجة الانكشاف الغذائي ومعدل تغيره السنوي، وترجع في الأساس الى الاختلاف في قيمة الناتج المحلى الإجمالي ومدى اعتماد اقتصاداتها على التجارة الخارجية الغذائية في كل منها.

جدول رقم (٧): تطور مؤشرات التبعية الغذائية للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٣).

البيان الدولة	معدل التغطية التجاري الغذائي		درجة الانكشاف الاقتصادي الغذائي		المشاركة الاقتصادية الغذائية		الميل للاستيراد التجاري الغذائي		الميل للتصدير التجاري الغذائي	
	المؤشر	معدل التغير السنوي%	المؤشر	معدل التغير السنوي%	المؤشر	معدل التغير السنوي%	المؤشر	معدل التغير السنوي%	المؤشر	معدل التغير السنوي%
الأردن	38.3	(0.01)	12.6	3	7.9	(0.1)	9.1	3	3.5	2.9
الإمارات	32.5	(5.7)	2.9	(4.6)	1.3	(4.2)	2.3	(5.9)	0.6	(0.2)
البحرين	11.4	(3.2)	3.5	(10.5)	2.6	(0.7)	3.2	(10.8)	0.4	(7.6)
تونس	73.5	(2.5)	6.6	(0.2)	1.4	4.5	3.8	0.4	2.8	(0.9)
الجزائر	2.9	(6.8)	3.8	(0.7)	7.9	(0.4)	3.7	(0.9)	0.1	5.9
جيبوتي	49.4	83	8.1	(3.3)	3.4	(9.9)	5.5	(5.8)	2.5	2.4
السعودية	16.1	3.1	3.4	2.2	4.3	(0.4)	2.9	1.8	0.4	4.9
السودان	146	13.3	1.8	(10.6)	1.5	13.2	0.8	(20.2)	0.8	(6.9)
سوريا	69.7	(3.2)	6.6	0.6	2.1	6.5	3.7	1.6	2.5	(1.6)
الصومال	4.8	(12.3)	18.5	7.8	25.8	2.4	17.1	8.9	1.1	(4.6)
العراق	0.5	(4.5)	2.7	(26.9)	2.9	0.0	2.9	(25)	0.0	(20.5)
عمان	38.5	24	3.1	(6.1)	1.7	(3.7)	2.2	(7)	0.9	(4.6)
قطر	2.6	(9)	0.9	(9.4)	1.5	0.5	0.8	(9.2)	0.0	(18.2)
الكويت	6.2	3.2	1.7	(4.5)	1.9	(0.1)	1.6	(4.7)	0.1	(1.5)
لبنان	15.9	(2.1)	5	(1.9)	10.2	0.6	4.3	(1.7)	0.7	(3.7)
ليبيا	1.4	17.7	3.3	(3.3)	4.4	(0.8)	3.3	(2.9)	0.0	(20.6)
مصر	29.4	9.1	4.8	5.1	9.4	(4.4)	3.9	3.5	0.9	12.6
المغرب	73.5	0.7	6	3.4	2.2	(0.2)	3.5	3.2	2.4	3.9
موريتانيا	119.8	8.6	6.9	(8.8)	0.7	(7.9)	3.1	(4)	3.6	(2.6)
اليمن	14.8	1	9.1	1.8	15.7	0.2	7.9	1.9	1.1	2.9
فلسطين	24	(9.4)	5.3	(5.2)	3.8	6.9	4.1	(1.3)	1	(10.7)
إجمالي الدول العربية	24.6	(0.68)	4.4	(1.1)	3.5	(1.4)	3.4	0.7	0.5	0.7

- لم تتوفر بيانات عن دولة جزر القمر. - الارقام بين القوسين قيم سالبة. - المتوسط تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

٢- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

(٢-٣) المشاركة الاقتصادية الغذائية العربية

(٢-٣-١) المشاركة الاقتصادية الغذائية العربية: يشير هذا المؤشر الى مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية الغذائية العربية في التجارة الدولية، وكلما انخفضت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على تحسن الوضع الغذائي العربي، حيث يدل على انخفاض الواردات الغذائية وبالتالي انخفاض التبعية الغذائية العربية. وبتقدير درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية العربية، وذلك بحساب الأهمية النسبية لصافى التجارة الغذائية العربية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية العربية، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٦)، يتبين أن درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١,٨% في عام ٢٠١١، وحد اقصى بلغ ٤,٥% في عام ٢٠٠١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣,٥%. وان درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية العربية انخفضت بنحو ١,٦% من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، كما يتضح ان درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية العربية خلال فترة الدراسة تتناقص بمعدل سنوي بلغ نحو ٣,٩%، اما التغيرات السنوية في درجة لمشاركة الاقتصادية الغذائية العربية فقد تبين انها تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض، وتراوحت بين ارتفاعاً قدره نحو ١,٧% في عام ٢٠٠٠، وتراجعاً قدره نحو ٠,٩%.

وتشير النتائج السابقة الى عدم الاستقرار في التجارة الغذائية العربية، ويؤثر ذلك في مدى استقرار اعتماد الدول العربية على نفسها في سد احتياجاتها الغذائية، ويعرض اقتصاداتها لخطر الاعتماد على الخارج بمتغيراته المتعددة، ويرجع ذلك الى تزايد قيمة التجارة الخارجية الكلية العربية بمعدلات تفوق نظيرتها في

صافي التجارة الغذائية العربية، حيث بلغ معدل النمو السنوي في التجارة الخارجية العربية في نفس فترة الدراسة نحو ١٢,٧%، وانه لابد من نمو الصادرات الزراعية والغذائية بدرجة مرتفعة وان يسهما بدرجة كبيرة في الناتج الإجمالي العربي حتى يحدث توازن واستقرار في الميزان الغذائي العربي، ويشير هذا المؤشر الى اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي في سد جزءً من احتياجاته الغذائية، ويصبح الامن الغذائي العربي في حالة امان تام اذا وصلت درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية الى الصفر.

(٣-٣-٢) المشاركة الاقتصادية الغذائية على مستوى العربية: يتبين من الجدول رقم (٧) أن دول كل من الصومال، اليمن، ولبنان جاءت في المقدمة من حيث أكثر الدول العربية التي تعتمد على الخارج في سد احتياجاتها الغذائية طبقاً لمؤشر المشاركة الاقتصادية الغذائية، (١٠% فأكثر) حيث بلغ نحو ٢٥,٨%، ١٥,٧%، ١٠,٢% لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة، مما يعتبر مؤشراً سلبياً لهذه الدول، ثم جاءت بعد ذلك مجموعة الدول التي تعتمد على الخارج في سد احتياجاتها الغذائية ما بين (٥% فاكثر- اقل من ١٠%) وتشمل دول كل من مصر، الأردن، والجزائر، حيث بلغ متوسط درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية نحو ٩,٤%، ٧,٩%، ٧,٩% لكل منها على الترتيب، بينما بلغ متوسط درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية في بقية الدول (اقل من ٥%)، وحققت دول كل من موريتانيا، الامارات، تونس، وقطر ادنى متوسط لدرجة المشاركة الاقتصادية الغذائية حيث بلغ نحو ٠,٧%، ١,٣%، ١,٤%، ١,٥% لكل منها على الترتيب، مما يعتبر مؤشراً ايجابياً الى حد ما لهذه الدول، وطبقاً لمؤشر المشاركة الاقتصادية في التجارة الغذائية للدول العربية يتضح ان هناك دولاً تعتبر زراعية وشبه زراعية تتعرض لمشاكل في الامن الغذائي نتيجة اعتمادها على الخارج في سد معظم احتياجاتها الغذائية، منها دول كل من مصر، المغرب، اليمن، والصومال حيث بلغ متوسط درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية نحو ٥٨,٤%، ٥٨,٣%، ٧٣,٢%، ٨٤,٩% لكل منها على الترتيب.

كما يتضح ان ١٢ دولة عربية يتراجع معدل النمو السنوي في درجة مشاركتها الاقتصادية الغذائية خلال فترة الدراسة، في مقدمتها دول كل من جيبوتي، موريتانيا، مصر، الامارات، وعمان حيث تراجع درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية لهذه الدول بنحو ٩,٩%، ٧,٩%، ٤,٤%، ٤,٢%، ٣,٧% لكل منها عل الترتيب، بينما تبين ان ٩ دول عربية يتزايد درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية، في مقدمتها دول كل من السودان، فلسطين، سوريا، تونس، والصومال، حيث ارتفع معدل النمو السنوي في درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية بنحو ١٣,٢%، ٦,٩%، ٦,٥%، ٤,٥%، ٢,٤% لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة. وتشير هذه النتائج الى ارتفاع درجة المشاركة الاقتصادية الغذائية للدول العربية، مما يعنى تأثر اقتصاديات هذه الدول بالتجارة الدولية.

(٢-٤) الميل للاستيراد الغذائي العربي

(٢-٤-١) الميل للاستيراد الغذائي العربي: يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدول العربية في سد احتياجاتها الغذائية على الواردات من الخارج، او بمعنى اخر يعكس مدى تبعية الإنتاج الغذائي في الإنتاج العالمي، وذلك بمعرفة أهمية الواردات الغذائية في الناتج الإجمالي العربي، وكلما ارتفعت قيمته دل على زيادة اعتماد الدول العربية على الخارج في سد احتياجاتها، كما انه يطلق عليه احياناً بمعدل التبعية الغذائية، وبتقدير درجة الميل للاستيراد الغذائي العربي، كما في بيانات الجدول رقم (٦)، يتضح انها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٢,٣% في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ ٤,٤% في عام ٢٠٠١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣,٤%. وان درجة الميل للاستيراد الغذائي العربي انخفضت بنحو ١,٩% من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، كما تبين ان درجة الميل للاستيراد الغذائي العربي خلال فترة الدراسة تتناقص بمعدل سنوي بلغ نحو ٣,٦%. ويتضح من دراسة التغيرات السنوية في درجة الميل للاستيراد الغذائي العربي انها تقلبت بين انخفاض بلغ

نحو ١,٤% في عام ٢٠١٣، عن نظيرتها في عام ٢٠١٢، وارتفاع بلغ نحو ٠,٨% في عام ٢٠١٢ مقارنة بنظيرتها في عام ٢٠١١. وتشير النتائج السابقة الى ارتفاع التبعية الاقتصادية الغذائية العربية وكذا ارتفاع اعتماد الدول العربية على الخارج في سد العجز لديها من السلع الغذائية، بالإضافة الى انه يمثل اعتماد كبير على الإنتاج العالمي من السلع الغذائية لسد الطلب عليها بالدول العربية نظراً لوجود فجوة متسعة بين الإنتاج المحلى بالدول العربية من السلع الغذائية وبين احتياجات هذه الدول من هذه السلع، ويوضح ذلك تعرض الامن الغذائي العربي لخطر التبعية للخارج بشكل مرتفع.

(٢-٤-٢) الميل للاستيراد التجاري الغذائي للدول العربية: يتبين من الجدول رقم (٧) أن الصومال تعتبر اكثر الدول العربية ميلاً للاستيراد الغذائي من الخارج، (أكثر من ١٠%)، حيث بلغ متوسط درجة الميل للاستيراد الغذائي نحو ١٧,١%، يليها دول كل من الاردن، اليمن، وجيبوتي (٥% فاكثر – اقل من ١٠%)، حيث بلغ متوسط درجة الميل للاستيراد الغذائي في الفترة موضع الدراسة نحو ٩,١%، ٧,٩%، ٥,٥% لكل منها على الترتيب، مما يعتبر مؤشراً سلبياً لهذه الدول، ثم جاءت بعد ذلك مجموعة الدول التي تعتمد على الخارج في سد احتياجاتها الغذائية ما بين (اكبر من ١%- اقل من ٥%) وتشمل دول كل من لبنان، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر، سوريا، المغرب، ليبيا، البحرين، موريتانيا، السعودية، العراق، الامارات، عمان، والكويت حيث بلغ متوسط درجة الميل للاستيراد الغذائي نحو ٤,٣%، ٤,١%، ٣,٩%، ٣,٨%، ٣,٧%، ٣,٧%، ٣,٥%، ٣,٣%، ٣,٢%، ٣,١%، ٢,٩%، ٢,٩%، ٢,٣%، ٢,٢%، ١,٦% لكل منها على الترتيب، بينما بلغ متوسط درجة الميل للاستيراد الغذائي في بقية الدول اقل من ١%، وحققت دول كل من السودان، وقطر ادنى متوسط لدرجة الميل للاستيراد الغذائي، حيث بلغ نحو ٠,٨%، ٠,٨%، لكل منها على الترتيب، ويعتبر مؤشراً ايجابياً كلما انخفضت درجة الميل للاستيراد الغذائي، حيث يقل درجة الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية، وله تأثير إيجابي على الامن الغذائي.

كما يتضح تراجع معدل النمو السنوي لدرجة الميل للاستيراد الغذائي في ١٣ دولة عربية في مقدمتها مجموعة الدول التي يتراجع معدل النمو السنوي لدرجة الميل للاستيراد الغذائي بنحو (٥% فاكثر) وتشمل دول كل من العراق، السودان، البحرين، قطر، عمان، الامارات، وجيبوتي حيث يتراجع معدل النمو السنوي لدرجة ميلها للاستيراد الغذائي بنحو ٢٥%، ٢٠,٢%، ١٠,٨%، ٩,٢%، ٧%، ٥,٩%، ٥,٨% لكل منها على الترتيب، بينما تبين تزايد معدل النمو السنوي لدرجة الميل للاستيراد الغذائي في ٨ دول عربية في مقدمتها الصومال بنحو ٨,٩%، ثم يليها دول كل من مصر، المغرب، الأردن، اليمن، السعودية، وسوريا، حيث ارتفع معدل النمو السنوي لدرجة الميل للاستيراد الغذائي بنحو ٣,٥%، ٣,٢%، ٣%، ١,٩%، ١,٨%، ١,٦% لكل منها على الترتيب.

(٢-٥) الميل للتصدير الغذائي العربي

(٢-٥-١) الميل للتصدير الغذائي العربي: يشير هذا المؤشر الى مدى أهمية الصادرات الغذائية في الناتج الإجمالي العربي، وكلما ارتفعت قيمة الميل للتصدير الغذائي يعد مؤشراً إيجابياً، حيث تساهم الصادرات الغذائية في سد جزءً من الفجوة في التجارة الخارجية الغذائية، والتي تعانى منها الدول العربية خلال سنوات الدراسة، وبتقدير درجة الميل للتصدير الغذائي العربي وذلك بحساب الأهمية النسبية للصادرات الغذائية العربية في الناتج الإجمالي العربي، ووفقاً للجدول رقم (٦)، يتضح ان درجة الميل للتصدير الغذائي العربي تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٠,٤% في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى بلغ ٠,٨% في عام ٢٠٠١، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٠,٥%. كما تناقص درجة الميل للتصدير الغذائي العربي خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي بلغ نحو ٤,٦%. ويتضح من دراسة التغيرات السنوية في درجة الميل للتصدير الغذائي العربي، انها تقلبت بين انخفاض بلغ نحو ٠,٢% في عام ٢٠٠٢، وارتفاع بلغ نحو ٠,١% في عام ٢٠٠٨،

وتشير هذه النتائج الى تدنى مساهمة الصادرات الغذائية في الناتج العربي الإجمالي خلال الفترة موضع الدراسة.

وتشير نتائج دراسة مؤشرات التبعية الغذائية العربية خلال الفترة موضع الدراسة، ان درجة الميل للاستيراد اعلى بكثير من درجة الميل للتصدير الغذائي بالدول العربية، حيث بلغ متوسط للميل للاستيراد الغذائي العربي نحو ٦٤٢,٥% من متوسط الميل للتصدير الغذائي العربي، كما ان درجة الميل للاستيراد تتناقص سنوياً بمعدل يفوق بنحو ١% التناقص السنوي في درجة الميل للتصدير، وبالتالي لابد من تزايد قيمة الصادرات الغذائية العربية من ناحية، وبمعدلات تفوق معدلات النمو في الواردات الغذائية حتى يمكن احداث توازن في الميزان التجاري الغذائي العربي، ويقل تبعية الدول العربية غذائياً على الخارج، ويحتاج ذلك لسياسات تتعلق بالإنتاج الزراعي والغذائي والتنسيق بين الدول العربي للاستفادة من إمكاناتها في ذلك، إضافة الى رفع القيمة المضافة للسلع الغذائية، بما ينعكس تدريجياً على الامن الغذائي العربي.

(٢-٥-٢) الميل للتصدير التجاري الغذائي للدول العربية: يتبين من الجدول رقم (٧) انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الناتج المحلى الإجمالي في الدول العربية، فقد تراوحت بين ٣,٦% لدولة موريتانيا، وبين ٠,٠١% لدولة العراق، وتبين أن ٩ دول عربية تقع في المجموعة الأولى والتي يساهم الصادرات الغذائية في ناتجها المحلى الإجمالي بنحو (١% فاكثر)، وتشمل دول كل من موريتانيا، الأردن، تونس، سوريا، جيبوتي، المغرب، اليمن، الصومال، وفلسطين، حيث بلغ متوسط درجة الميل للتصدير الغذائي نحو ٣,٦%، ٣,٥%، ٢,٨%، ٢,٥%، ٢,٥%، ٢,٤%، ١,١%، ١,١%، ١% لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة، بينما تشمل المجموعة الأخرى بقية الدول العربية، وتعتبر دول كل من العراق، ليبيا، قطر، الجزائر، والكويت هي الدول العربية التي حققت ادنى متوسط لدرجة التصدير الغذائي حيث بلغ نحو ٠,٠١%، ٠,٠٢%، ٠,٠٢%، ٠,٠٨%، ٠,٠٩% لكل منها على الترتيب، وتشير هذه النتائج الى انخفاض درجة الميل للتصدير الغذائي للدول العربية بصفة عامة، والدول النفطية بصفة خاصة، مما يشكل عبئاً على اقتصادات هذه الدول في الاعتماد على الخارج في سد احتياجاتها الغذائية ويعد ذلك انكشافاً وتبعية غذائية للخارج.

كما يتضح تراجع معدل النمو السنوي لدرجة الميل للتصدير الغذائي في ١٤ دولة عربية في مقدمتها مجموعة الدول التي يتراجع معدل النمو السنوي لدرجة الميل للتصدير الغذائي بنحو (٥% فاكثر) وتشمل دول كل من ليبيا، العراق، قطر، وفلسطين حيث يتراجع معدل النمو السنوي لدرجة ميلها للتصدير الغذائي بنحو ٢٠,٦%، ٢٠,٥%، ١٨,٢%، ١٠,٧% لكل منها على الترتيب، بينما تبين تزايد معدل النمو السنوي لدرجة الميل للاستيراد الغذائي في ٧ دول عربية في مقدمتها مصر بنحو ١٢,٦%، ثم يليها الجزائر بنحو ٥,٩%، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من السعودية، المغرب، الأردن، اليمن، وجيبوتي حيث ارتفع معدل النمو السنوي لدرجة الميل للتصدير الغذائي بنحو ٤,٩%، ٣,٩%، ٢,٩%، ٢,٩%، ٢,٤% لكل منها على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة.

ومن خلال دراسة مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الغذائية للدول العربية، يمكن التوصل الى ما يلي:

- جميع الدول العربية يتفوق درجة ميلها للاستيراد الغذائي عن درجة ميلها للتصدير الغذائي، ما عدا دولتين هما موريتانيا والسودان، حيث تعتبر موريتانيا الدولة الوحيدة التي تفوق درجة ميلها للتصدير الغذائي عن درجة ميلها للاستيراد الغذائي بنحو ٠,٥%، اما السودان فقد حققت توازن بين درجة ميلها للتصدير الغذائي ودرجة ميلها للاستيراد الغذائي، وترجع الأسباب في ذلك الى حجم الصادرات والواردات الغذائية في كل دولة عربية، وحجم الناتج المحلى الإجمالي في كل منها.
- تفاوتت الدول العربية في الفجوة بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية منسوبة الى الناتج المحلى الإجمالي، حيث عانت الصومال من اعلى فارق بين درجة الميل للاستيراد الغذائي ودرجة الميل

للتصدير الغذائي، حيث بلغ نحو ١٦,١%، يليها اليمن حيث بلغ نحو ٦,٨%، ثم الأردن حيث بلغ نحو ٥,٦%، بينما عانت قطر من أدني فارق بين درجة الميل للاستيراد الغذائي ودرجة الميل للتصدير الغذائي حيث بلغ نحو ٠,٨%.

- تتفاوت الدول العربية في معدلات النمو السنوية في كل من درجة الميل للاستيراد الغذائي ودرجة الميل للتصدير الغذائي، وتأتى دول كل من ليبيا، الصومال، فلسطين وقطر في مقدمة الدول التي يتفوق معدل النمو السنوي لدرجة الميل للاستيراد الغذائي عن نظيره للتصدير الغذائي بنحو ١٧,٧%، ١٣,٥%، ٩,٤%، ٩% لكل منها على الترتيب، بينما تأتى دول كل من السودان ومصر في مقدمة الدول التي يتفوق معدل النمو السنوي لدرجة الميل للتصدير الغذائي عن نظيره للاستيراد الغذائي حيث بلغ الفارق نحو ١٣,٣%، ٩,١% لكل منها على الترتيب.

(٣) أساليب تقليل حجم الفجوة التجارية الغذائية العربية

يمكن تقليل حجم الفجوة التجارية الغذائية العربية من خلال بعض الوسائل المقترحة، وذلك فيما يلي:

- إقامة اتفاقيات بين الدول العربية لتمكين المستثمرين من رجال الاعمال من الاستثمار في مجال الامن الغذائي بين الدول العربية، حيث تمتلك بعض الدول العربية القدرة المالية، وتمتلك الأخرى الاراض الزراعية والأيدي العاملة، ومن هنا تأتى فرص التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي. حيث يسهم زيادة الاستثمار الزراعي بين الدول العربية في زيادة انتاج السلع الغذائية محلياً في الدول العربية، وكذلك زيادة التجارة البينية الغذائية العربية.
- تبادل التقنية بين الدول العربية من خلال الاستثمار في المجال التقني والمعرفي وتأمين البنية التحتية فيما يتعلق ببنك المعلومات الزراعية على مستوى الدول العربية لمعرفة مواطن النقص والوفرة وتأمين احتياطي الامن الغذائي، وانشاء صندوق محدد في مجال الامن الغذائي العربي، وتبادل الخبرات في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يمكن ان تساهم في تقليل الفجوة التجارية الغذائية للدول العربية.
- الاهتمام بتقليل الفاقد والتالف من الناتج الزراعي، وبالأخص الإنتاج النباتي، مما سيؤدى بشكل مباشر الى تحقيق نسب أكبر من الاكتفاء الذاتي ويقلل من الاعتماد على الخارج، وبالتالي سيؤدى الى الحد من الفجوة التجارية للسلع الغذائية.
- تحرير التجارة البينية الزراعية والغذائية بين الدول العربية، خاصة بعد دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٥، وإصدار التشريعات المتعلقة بتفعيل وتسهيل التجارة البينية في السلع الغذائية التي تنتجها الدول العربية، علاوة على التنسيق بين الدول العربية في الإنتاج والتجارة وفقاً لمزايا القدرة التنافسية والاستفادة المتبادلة التي تتحقق من مزايا التجارة البينية في السلع الغذائية.
- البحث في أسباب انخفاض الفجوة التجارية الغذائية العربية في بعض السنوات، ومن ثم الاستفادة منها في إمكانية تقليل الفجوة او الحد من تزايدها.

كلمات مفتاحية: التجارة العربية، الامن الغذائي العربي، فجوة التجارة الغذائية العربية.

الملخص

تعانى الدول العربية من وجود فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات الغذائية، مما ادى الى زيادة العجز في الميزان التجاري للدول العربية، واعتماد الدول العربية على الخارج في سد معظم احتياجاتها الغذائية، فقد ارتفعت قيمة الفجوة بنحو ١٨٧,٣% من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣، وان الصادرات الغذائية العربية لم

تستطيع تغطية سوى ٢٦% من قيمة الواردات الغذائية العربية، وبلغت التجارة الغذائية العربية نحو ٤,٨% من التجارة الكلية العربية، ونحو ٨٠,٥% من التجارة الزراعية العربية، وساهمت السعودية بنحو ٢٤,٦%، ومصر بنحو ١٤,٦% من قيمتها.

وتعتمد الدول العربية على الخارج في سد معظم احتياجاته الغذائية، مما يشكل عبئاً على موازينها التجارية، وتفاوتت الدول العربية في قدرتها على تغطية احتياجاتها الغذائية ذاتياً. ويستهدف هذا البحث بصفة رئيسية الوقوف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية الغذائية العربية وقياس كفاءتها الاقتصادية سواء على المستوى العربي، او على مستوى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ –٢٠١٣). وكانت أبرز النتائج البحثية فيما يلي: تبين أن جملة التجارة الخارجية الغذائية العربية بلغت نحو ٥٤,٨ مليار دولار، وتزايدت بنحو ١١,٥٪، والمؤشر العام لدرجة استقرارها بلغ نحو ١٠%، وأن متوسط نصيب الفرد العربي منها تضاعف بنحو ٢,٧ مرة، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ١٦٥,١ دولار، واستحوذت دولتي السعودية، ومصر على نحو ٣٩,٢% من متوسط قيمتها. في حين تبين ان الصادرات الغذائية العربية بلغت نحو ١١,٣ مليار دولار. وتزايدت سنوياً بنحو ١٣,٣٪، وبلغ المؤشر العام لدرجة استقراها نحو ١٢,٣%، واستحوذت دول كل من المغرب، السعودية، مصر، والامارات على نحو٦١,٣% من قيمتها. كما بلغت قيمة الواردات الغذائية العربية نحو ٤٣,٥ مليار دولار، وتزايدت سنوياً بنحو ١١٪، وبلغ المؤشر العام لدرجة استقرارها نحو ١٠,٨%، واستحوذت دول كل من السعودية، مصر، والجزائر على نحو ٥٢% من قيمتها. وتبين أن الميزان التجاري الغذائي العربي عانٍ من عجز في كل سنوات الدراسة، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٣٢,١ مليار دولار. وتبين تزايده سنوياً بنحو ١٠,٣٪، وبلغت الأهمية النسبية للفجوة التجارية الغذائية العربية في قيمة العجز التجاري الزراعي العربي نحو ٨٢,٦%، وبلغ المؤشر العام لدرجة استقراره نحو ٩,٢%، وبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الفجوة التجارية الغذائية العربية نحو ٩٦,١ دولار، ويتضح ان متوسط نصيب الفرد من الفجوة التجارية الغذائية العربية قد ارتفع بنحو ٢,٣ مرة، وزاد بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠,٢%. وتبين ان كل الدول العربية عانت من عجز في الميزان التجاري الغذائي ما عدا دولتي السودان وموريتانيا، وان درجة الميل للاستيراد الغذائي العربي بلغت نحو ٣,٤%، وتعتبر الصومال اكثر الدول العربية ميلاً للاستيراد الغذائي من الخارج، كما بلغ درجة الميل للتصدير الغذائي العربي نحو ٠,٥%، وتعتبر دول كل من السعودية، الجزائر، ومصر أهم الدول التي تساهم في الفجوة التجارية الغذائية العربية حيث تمثل الفجوة التجارية الغذائية للدول الثلاث بنحو ١٨,٦ مليار دولار، تعادل نحو ٥٧,٩% من قيمة الفجوة التجارية الغذائية العربية، وبلغ معدل تغطية الصادرات الغذائية العربية للواردات الغذائية العربية نحو ٢٤,٦%، كما تناقص معدل التغطية بمعدل سنوي بلغ نحو ١,٧%. وبلغت درجة الميل للاستيراد الغذائي العربي نحو ٣,٤%. كما بلغ درجة الميل للتصدير الغذائي العربي نحو ٠,٥%، وتبين انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الناتج المحلى الإجمالي في الدول العربية فقد تراوحت بين ٣,٦% لدولة موريتانيا، وبين ٠,٠١% لدولة العراق.

ويوصى البحث بعدة توصيات وهي:

١- دراسة أسباب انخفاض الفجوة الغذائية العربية في بعض السنوات، مثل اعوم ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١١، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، ومن ثم الاستفادة منها في تقليل حجم الفجوة.

٢- إقامة صندوق عربي محدد للأمن الغذائي العربي، مهمته تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي، خاصة مواطن النقص والوفرة ومعرفة المخاطر، والتنبؤ بمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي يمكن التعامل معها مستقبلاً والمتعلقة بالفجوة الغذائية العربية.

٣- زيادة الاستثمار في مجال الامن الغذائي بين الدول العربية، بتمكين المستثمرين من رجال الاعمال بالنشاط في ذلك المجال لزيادة فرص التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي.

٤- تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة البينية الزراعية والغذائية بين الدول العربية، وإصدار التشريعات المتعلقة بتفعيل وتسهيل التجارة البينية في السلع الغذائية التي تنتجها الدول العربية، علاوة على التنسيق بين الدول العربية في الإنتاج والتجارة وفقاً لمزايا القدرة التنافسية والاستفادة المتبادلة التي تتحقق من مزايا التجارة البينية في السلع الغذائية.

٥- تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية بين الدول العربية، وضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال، وربط أفضل بيـــن الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية.

المراجع

١- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.

٢- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي، ٢٠١٥.

٣- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.

٤- رانية ثابت الدروبى (دكتوره): واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٤)، العدد الأول، ٢٠٠٨.

٥- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد (٦)، العدد (١٢)، ديسمبر ٢٠١٥.

٦- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٥.

٧- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٤.

٨- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٦.

٩- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١٥.

١٠- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، اعداد متفرقة.

١١- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، لجنة الامن الغذائي العالمي، تقييم حالة الامن الغذائي في العالم، ٢٠٠٥.

١٢-مها عبد الفتاح ابراهيم (دكتور)، عزت محمد بيومي (دكتور): دراسة اقتصادية لتقدير الفجوة الغذائية العربية وإمكانية التنبؤ بها، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد (٣)، العدد (١٢)، ٢٠١٢.

13- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare?, American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

14- El Khateeb, T., Soliman, A. S., and Eladawy, R.: An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, Agricultural Sciences, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003, 2016.

An Economic Analysis of the Foreign Food Arab Trade and Its Efficiency Indicators

Soliman, A. Sarhan — **Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center**

Abd El hafeez, A. R — **Faculty of Agriculture, University of Assiut**

Abd Al maogod, M. A — **Faculty of Agriculture, University of Assiut**

SUMMARY

Adopts the Arab States to the outside in bridging the most food needs, which constitutes a burden on their trade balances. Arab states varied in its ability to meet the food needs self-sustaining. The aim of this research mainly stands on the current situation of foreign trade Arab food and the measurement of economic efficiency during the period (2000 -2013). **The most prominent research results:** show that the total foreign trade Arab Food reached about 54.8 billion dollars, and increased by about 11.5%, the general indicator of the degree of stability reached about 10%, and the average per capita Arab doubled by about 2.7 times during the study period. State of Saudi Arabia, and Egypt to about 39.2% of the average value of the total foreign trade Arab Food. While the food exports to Arab countries reached about 11.3 billion dollars. With an increased annually by about 13.3%, the general indicator of stability degree reached about 12.3%, States of Morocco, Saudi Arabia, Egypt, and Emirates to about 61.3% of the value the food exports. The value of Arab food imports reached about 43.5 billion dollars, with an increase annually by about 11%, the general indicator of the degree of stability reached about 10.8%, States of Saudi Arabia, Egypt, and Algeria to about 52% of The value of Arab food imports. The balance of trade Arab Food is a deficit in all the years of study, with an annual average amounted to 32.1 billion dollars. The increasing annually to about 10.3%, and the

relative importance of trade gap Arab food in the value of the trade deficit Arab agricultural to about 82.6%, and reached the general indicator of the degree of stability to about 9.2%, the average per capita share of the gap in the trade balance Arab Food toward 96.1 dollars. State of Saudi Arabia, Algeria, and Egypt, the most countries that contribute to the Trade Gap Arab Food, where the gap and the commercial food three states about 18.6 billion dollars, equivalent to about 57.9% of the value of the Trade Gap Arab Food, the rate of exports' coverage of Arab Food imports from Arab countries to about 24.6%, with a decline in the rate of coverage at an annual rate of about 1.7%. The relative importance of food exports in GDP in the Arab States ranged between 3.6% state of Mauritania, and 0.01% of the state of Iraq. **Search recommends several recommendations**: 1. Study of the causes for the decline in the Arab Food Gap in some years, such as the years 2006, 2009, 2011, to see the economic variables affecting, thus benefit in reducing the gap. 2. Establishment of an Arab fund specific food security and the Arab world, its mission and the exchange of information relating to food security, especially shortcomings, abundance, and knowledge of the risks, the forecasting of knowing the economic variables that can be dealt with in the future for the food gap. 3. The increase in investment in the field of food security among the Arab States enables investors from business activity in that area, to increase opportunities for economic integration, agricultural and alimentary Arab. 4. Activating the agreements on the liberalization of trade of agricultural, food and between Arab states, legislation related to activation and facilitate bilateral trade in food commodities produced by the Arab States, as well as the coordination between the Arab States in the production and trade in accordance with the advantages of the competitiveness of mutual trust and benefit from the advantages of bilateral trade in food commodities. 5. Better coordination of economic policies between the Arab States, to guarantee the freedom of movement of goods, capital, and linking the best between domestic financial markets with the global financial markets.